حَقَـــائِـــقُ

التَّوْحِيدِ

تأليف الشيخ الإمام

أَبِي زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الثَّعَالِبِيِّ الهَوَّارِيِّ

(785 ـ 875هـ)

تحقيق وتعليق

نزار حمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وآصحابه أجميعن.

وبعد؛ فإن أعلى ما تسمو إليه أعناق الهِمَم، وأجلَّ ما يتنافس فيه أخيار الأمم: تحلية النفس بالعلوم النافعة تصوُّرًا وتصديقًا، والعمل بمقتضاها لبلوغ رتبة الكمال الإنساني تحقيقًا.

ومن أتمها فائدةً، وأشرفها مرتبةً: علومُ الشريعة التي هي وسيلةُ السعداء إلى نيل رضوان الملِك الأعلى، ودخول جنة الخلد ومُلْكٍ لا يبلى.

وإنّ من أشرفها موضوعًا، وأنفعها أصولاً وفروعًا، وأقومها محجة، وأوضحها حجة: علم العقائد الدينية؛ وما يوصل إليه من البراهين القطعية.

ولما كان المطلوب شرعًا من المكلَّفين التصديقُ الجازمُ بجملة من القضايا الإيمانية، وكان تحقيق ذلك موقوفًا على تصور أطرافها الحُكْمِية، إذ تقرر أن الحكم على الشيء ردًّا أو قبولا، فرعٌ عن كونه معقولا، احتاج الطالب لذلك العلم الشريف الوقوفَ بحُسْن التصوُّرِ على مدلول بعض الكلمات التي صارت مصطلحات متداولة بين العلماء، بحيث لا يمكن فهم مقصودهم إلا بالوقوف على حقيقتها.

وقد جرت عادة العلماء بتخصيص بعض المقدمات في كتبهم يبينون فيها اصطلاحهم، وينبهون فيها على المعاني الخاصة لبعض كلماتهم، وبعضهم ـ لمزيد العناية ـ أفرد ذلك في تصنيف مستقل، ومن هؤلاء الشيخُ العلامة أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي رحمه الله تعالى، حيث وضع رسالة لطيفة للمبتدئين ذكر فيها ما تمس الحاجة لمعرفته مما وقع أطرافا للقضايا الاعتقادية، سواء كان محكومًا به، أو محكوما عليه، أو حُكمًا، وقد استمد مادتها أساسًا من شرح

العقيدة الصغرى لتلميذه الشيخ الإمام محمد بن يوسف السنوسي الحسني صاحب العقائد السُّنيَّة التي اشتهر فضلها وظهرت بركتها وذاع صيتها وطارت كل مطار وانتشرت في جميع الأقطار، وانتفع بها الخاص والعام، فكانت هذه الرسالة اللطيفة المبنى الغزيرة المعنى مدخلا أساسيا للدارسين لعلم العقائد الدينية، وخير عون لهم على حسن تصور ما فيه من الحقائق العلمية.

ولهذا الغرض وغيره عزمت على تحقيقها وإخراجها، وعناية بتراث علمائنا، ومدا لجسور التواصل بين ثقافتهم وثقافتنا، فإنّ قطعها قطعٌ لهويتنا، وصدّ لنا عن الانتفاع بما أورثوه من العلوم النافعة لنا. والله ولي التوفيق.

❖ ❖ ❖

التعريف بالشيخ
عبد الرحمن الثعالبي[1]

هو: الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد العابد الورع الصالح الولي الناصح المحدث البراع، صاحب تفسير «**الجواهر الحسان**» وغيره من المصنفات المفيدة: عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، أبو زيد الثعالبي، الجزائري أصلا، المالكي مذهبًا، الأشعري اعتقادًا.

عرّف بنفسه وذكر بعض مناقبه في فهرسته فقال: « رحلت في طلب العلم من ناحية الجزائر في آخر القرن الثامن، فدخلت بجاية عام (802هـ) فلقيت بها الأئمة المقتدى بهم في العلم والدين والورع أصحاب الفقيه الزاهد الورع عبد الرحمن الوغليسي[2] وأصحاب الشيخ أبي العباس أحمد بن إدريس[3] متوافرون يومئذ، أصحاب ورع ووقوف مع الحد، لا يعرفون الأمراء ولا يخالطونهم، وسلك أتباعهم مسلكهم كشيخنا الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عثمان

---

(1) للتوسع في ترجمته يراجع توشيح الديباج ص 120؛ والضوء اللامع للسخاوي 152/4؛ وشجرة النور لمخلوف 264/1. وفهرس الفهارس للكتاني (131/2)

(2) هو الشيخ الإمام: أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي البجائي، عالمها ومفتيها، الفقيه العالم الصالح. (ت 786هـ) له المقدمة المشهورة التي من شراحها الشيخ أحمد زروق.

(3) هو الشيخ الإمام: أحمد بن إدريس البجاني الإمام العلامة الصالح المحقق كبير علماء بجاية في وقته. كان ورعاً زاهداً جليلاً إماماً علامة بارعاً. أخذ عنه أبو زيد عبد الرحمن الوعليسي وأضرابه. ذكره ابن فرحون في الأصل وأثنى عليه كثيراً. وإنه توفي بعد الستين وسبعمائة، وإن له تعليقاً على البيوع من مختصر ابن الحاجب.
ثم قال التنبكتي: بل له شرح ابن الحاجب نقل عنه الناس كالشيخ أبي العباس القلشاني في شرحه، والإمام محمد بن بلقاسم المشذالي في اختصاره لمختصر ابن عرفة، والعلامة أحمد ابن زاغو التلمساني وغيرهم. وأخذ عنه يحيى الرهوني وابن خلدون. ونقل عنه ابن عرفة، وسماه الفقيه الصالح.

المكلاتي[1] وشيخنا الولي الفقيه المحقق أبي الربيع سليمان بن الحسن[2] وأبي الحسن علي بن محمد البليلتي[3] وعلي بن موسى والإمام العلامة أبي العباس النقاوسي[4]، حضرت مجالسهم وعمدتي على الأولين.

ثم دخلت «تونس» عام (809هـ) وأصحاب الإمام ابن عرفة[5] متوافرون، فأخذت عنهم كشيخنا واحد زمانه أبي مهدي عيسى الغبريني[6]، وشيخنا الجامع

---

(1) هو الشيخ الإمام: علي بن عثمان المكلاتي أو المنجلاتي، الزواوي البجائي، الشريف. من أجلة علماء المالكية وفقهاء عصره. وهو والد العلامة أبي منصور مفتي بجاية. قال الشيخ الثعالبي في حقه: «وعليه كانت عمدة قراءتي ببجاية.» وله فتاوى منقولة في المعيار للونشريسي وغيرها. (راجع ترجمته في شجرة النور لمخلوف، ص 332)

(2) هو الشيخ الإمام: سليمان بن الحسن البوزيدي الشريف التلمساني أبو الربيع، الإمام العالم المحصل الفقيه العالم بمذهب الإمام مالك ﷺ .نقل التنبكتي عن أحد تلاميذه قوله: «شيخنا الفقيه المحقق كان قائماً على المدونة وابن الحاجب مستحضراً لفقه ابن عبد السلام، وأبحاثه نصب عينيه» توفي أبو الربيع سليمان الشريف عام (845هـ).

(3) لم أقف على ترجمته

(4) هو الشيخ الإمام: أحمد النقاوسي البجائي العلامة. قال تلميذه أبو زيد عبد الرحمن الثعالبي: هو شيخنا الإمام المحقق الجامع بين علمي المنقول والمعقول، ذو الأخلاق المرضية والأحوال الصالحة السنية.

(5) هو الشيخ الإمام: محمد بن محمد بن عرفة، الورغمي التونسي. ولد سنة 716هـ، وتوفي سنة 803هـ، إمام المغرب وشيخ الإسلام، العلامة المحقق القدوة النظّار العالم. له مؤلفات دقيقة منها: المختصر الفقهي، والمختصر الشامل في أصول الدين، والمختصر المنطقي، والمختصر في أصول الفقه، وأمالي في تفسير القرآن العظيم قيدها بعض تلاميذه. (انظر كفاية المحتاج للتنبكتي 99/2)

(6) هو الشيخ الإمام: عيسى بن أحمد بن محمد بن محمد الغبريني أبو مهدي التونسي (ت815هـ) قاضي الجماعة بها وعالمها وصاحلها وحافظها وخطيبها.وصفه تلميذه الشيخ الفقيه أبو القاسم بن ناجي أنه ممن يظن به حفظ المذهب بلا مطالعة، وبالغ في الثناء عليه.

بين علمي المنقول والمعقول أبي عبد الله الأُبِّي[1] وأبي القاسم البرزلي[2] وأبي يوسف يعقوب الزغبي[3] وغيرهم، وأكثر عمدتي على الأُبِّي.

ثم رحلت للمشرق وسمعت البخاري بمصر على «البُلالي[4]» وكثيرا من اختصار «**الإحياء**» له، وحضرت مجلس شيخ المالكية بها أبي عبد الله البساطي[5]، وحضرت كثيرًا عند شيخ المحدثين بها ولي الدين العراقي[1]

---

(1) هو الشيخ الإمام: محمد بن خلفة بن عمر الأبي الوشتاتي، نشأ بتونس ودرس بها، وهو من كبار تلاميذ الإمام ابن عرفة. له شرح على صحيح الإمام مسلم سماه إكمال الإكمال، وتقييد على تفسير الإمام ابن عرفة. توفي سنة 828هـ (انظر الضوء اللامع للسخاوي ج11/ص133)

(2) هو الشيخ الفقيه الإمام: أبو القاسم أحمد بن محمد البلوي القيرواني التونسي الشهير بالبرزلي. نزيل تونس ومفتيها وفقيهها وحافظها، أحد الأئمة في المذهب المالكي. لازم الإمام شيخ الإسلام ابن عرفة نحو أربعين عاما، فبرع في جميع العلوم. له مصنفات من أشهرها النوازل. توفي سنة 840هـ. (راجع ترجمته في شجرة النور لمخلوف، ص 245)

(3) هو الشيخ الإمام: يعقوب الزغبي التونسي قاضي الجماعة أبو يوسف، الإمام العلامة المحقق الفقيه القاضي المفتي من أكابر أصحاب ابن عرفة. ولي قضاء القيروان ثم قضاء الجماعة بتونس بعد أبي مهدي الغبريني، وتوفي عن قضائها. أخذ عنه أبو القاسم القسنطيني وابن ناجي وأكثر النقل عنه في شرح المدونة، وأبو زيد الغرياني والثعالبي وغيرهم. رأيت لعصريه أحمد الشماع الثناء عليه. لم أقف على وفاته. (راجع نيل الابتهاج للتنبكتي)

(4) هو الشيخ الإمام: محمد بن علي بن جعفر شمس الدين البلالي. (750 ـ 820هـ) و«بلالة» من أعمال عجلون نشأ هناك وسمع الحديث واشتغل بالعلم. ثم قدم القاهرة فاستوطنها بضعا وثلاثين سنة واستقر في مشيخة سعيد السعداء مدة متطاولة مع التواضع الكامل والخلق الحسن وإكرام الوارد. وصنف «مختصر الإحياء» فأجاد فيه وطار اسمه في الآفاق. (راجع الضوء اللامع للسخاوي، ج8/178)

(5) هو الشيخ الإمام: أبو عبد الله شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان المعروف بالبساطي. قاضي القضاة. ولد في عام 760 هـ وانتقل بمصر سنة 778هـ فاشتغل بها كثيراً في

وأخذت عنه علوما جمة معظمها علم الحديث وفتح لي فتحا عظيما وأجازني، ثم رجعت لـ«تونس» فإذا في موضع الغبريني الشيخ أبو عبد الله القلشاني[2] خلفه فيه عند موته، فلازمته، وأخذت عنه البخاري، إلا يسيرًا عن البرزلي، ولم يكن بـ«تونس» يومئذ من يفوقني في علم الحديث؛ إذا تكلمت أنصتوا وقبلوا ما أرويه تواضعا منهم وإنصافا واعترافا لحقي. وكان بعص فضلاء المغاربة يقول لي لما قدمتُ من الشرق: كنت آية في علم الحديث.

وحضرت أيضا شيخنا الأبي وأجازني، ثم قدم «تونس» شيخنا ابن مرزوق[3] عام (819هـ) فأقام بها نحو سنة فاخذت عنه كثيرا، وسمعت عليه «الموطأ» بقراءة الفقيه أبي حفص عمر القلشاني[4] ابن شيخنا أبي بعد الله، وغير شيء، وأجازني وأذن لي هو والأبي في الإقراء، وأخذت عن غيرهم.[1]» اهـ

عدة فنون. وكان نابغة الطلبة في شبيبته واشتهر أمره وبعد صيته وبرع في فنون المعقول والعربية والبيان والأصلين وصنف فيها. ت 834هـ. (راجع نيل الابتهاج للتنبكتي)

(1) هو الشيخ الإمام الحافظ المحدث: أحمد بن عبد الرحيم ولي الدين أبو زرعة العراقي. ولد عام 762هـ، قرا كثيرا وسمع عن الشيوخ ونشأ صينا دينا خيرا، مع جمال الصورة وطيب النعمة. وناب في الحكم ودرس في عدة أماكن، واشتهر صيته وصنف التصانيف، توفي رحمه الله سنة 820هـ. (راجع إنباء الغمر لابن حجر ج8/ص21)

(2) هو الشيخ الإمام: محمد بن عبد الله القلشاني، الفقيه العالم العلامة الصالح القدوة والد القاضيين للجماعة أبي العباس أحمد وعمر القلشانيين. كان رحمه الله تعالى من أكابر علماء تونس أحد أصحاب الإمام ابن عرفة. (راجع نيل الابتهاج للتنبكتي)

(3) هو الشيخ الإمام: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني، أبو الفضل، الشهير بالحفيد (766-842هـ) الإمام المشهور العلامة الحجة الحافظ المطلع المحقق الكبير الثقة الثبت الفقيه النظار المجتهد. أخذ العلم عن جماعة كأبيه وعمه والإمام سعيد العقباني والإمام ابن عرفة. (كفاية المحتاج، 136/2)

(4) هو الشيخ الإمام: عمر بن محمد بن عبد الله، أبو حفص القلشاني. ولد بباجة (تونس) سنة 773هـ وتوفي سنة 847هـ: الفقيه الإمام العلامة النظار الحجة، نخبة الوقت وفريد العصر، ،

وللشيخ عبد الرحمن الثعالبي تآليف عزيزة، دالة على رسوخه العلمي وحبه للقرآن العظيم وسنة خير الأنبياء والمرسلين عليه أفضل الصلام وأزكى التسليم، ذكرها في فهرسته المسماة «**بغية الوافد وبغية الطالب الماجد**.» التي تضمنت أسانيده العلمية؛ فمن تآليفه المذكورة فيها : «**الجواهر الحسان في تفسير القرآن**» والجزء المتصل به من المرائي والعجائب الدالة على بركته. ومنها: «**روضة الأنوار المضيئة الجامعة بين الشريعة والحقيقة**»، ومنها: «**روضة الأنوار ونزهة الأخيار**». ومنها: «**الأنوار في معجزات النبي المختار** ﷺ.» ومنها: «**رياض الصالحين**.» ومنها: «**التقاط الدرر**.» ومنها:«**الدر الفائق المشتمل على أنواع الخيرات في الأذكار والدعوات**». ومنها:«**العلوم الفاخرة في النظر في أمور الدار الآخرة**». ومنها:«**شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي**». و «**الجامع الكبير**» الملحق به. ومنها:«**إرشاد السالك**.» قال: وهو من أصغرها جِرْماً ومنه:«**الأربعون حديثا المختارة**.» ومنها:«**المختار من الجوامع في محاذات الدرر اللوامع**». ومنها:«**جامع الفوائد**.» ومنها:«**جامع الأمهات في أحكام العبادات**.» ومنها:«**النصائح**.»

❖ ❖ ❖

بيته مشهور بالعلم والصلاح، وأخذ عن والده وأبي مهدي عيسى الغبريني ومحمد بن مرزوق، وتعلم الطب عن الشريف الصقلي. برع في فنون كثيرة أهمها الفقه والأصلين والمنطق والمعاني والبيان والعربية مع معرفة بالحديث، ولي قضاء الجماعة والإمامة والخطابة بجامع الزيتونة،. من مصنفاته: شرح مختصر ابن الحاجب الفقهي، وشرح طوالع الأنوار للبيضاوي وصل فيه إلى الإلهيات. (انظر كفاية المحتاج للتنبكتي 326/1؛ وكتاب العمر لحسن حسني عبد الوهاب 442/1)

(1) راجع مقدمة تحقيق تفسير الجواهر الحسان (ج1/ص11، 12)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

قَالَ الشَّيْخُ الفَقِيهُ الإِمَامُ العَلاَّمَةُ أَبُو زَيْدٍ سِيِّدِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الثَّعَالِبِيّ الهَوَّارِيّ غَفَرَ اللهُ تَعَالَى لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ آمِينَ يَا رَبَّ العَالَمِينَ

الحَمْدُ لله، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

حَقِيقَةُ الحَمْدِ: هُوَ الثَّنَاءُ بِالكَلاَمِ عَلَى المَحْمُودِ بِجَمِيلِ صِفَاتِهِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ بَابِ الإِحْسَانِ، أَوْ مِنْ بَابِ الكَمَالِ المُخْتَصِّ بِالمَحْمُودِ، كَعِلْمِهِ وَشَجَاعَتِهِ.

حَقِيقَةُ الشُّكْرِ: هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ القَلْبِ وَسَائِرِ الأَرْكَانِ عَلَى المُنْعِمِ بِسَبَبِ مَا أُسْدِيَ إِلَى الشَّاكِرِ مِنَ النِّعَمِ.

حَقِيقَةُ الجِنْسِ: هُوَ مَا صَدَقَ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ فِي الحَقَائِقِ.

حَقِيقَةُ الفَصْلِ: هُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ بِهِ الشَّيْءُ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي جِنْسِهِ.

فَالحَمْدُ يَسْتَحِقُّهُ اللهُ حَقِيقَةً، وَغَيْرُهُ مَجَازًا.

حَقِيقَةُ المَجَازِ: عِبَارَةٌ عَنْ كَلاَمٍ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَتُرِكَ عَلَى حَالِهِ.

حَقِيقَةُ الحَقِيقَةِ: عِبَارَةٌ عَنْ كَلاَمٍ اسْتُعْمِلَ فِي مَحَلِّهِ وَتُرِكَ عَلَى حَالِهِ.

وَالأَلِفُ وَاللاَّمُ فِي الحَمْدِ لِلْعَهْدِ. وَالمَعْهُودُ عَلَى قِسْمَيْنِ: ذِكْرِيٌّ، وَذِهْنِيٌّ.

حَقِيقَةُ العَهْدِ الذِّكْرِيِّ: هُوَ مَا شَاعَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ المُخَاطَبِ ذِكْرُهُ.

حَقِيقَةُ الذِّهْنِيِّ: هُوَ مَا لَمْ يُشَاعَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ المُخَاطَبِ ذِكْرُهُ.

حَقِيقَةُ التَّرَادُفِ: عِبَارَةٌ عَنْ تَعَدُّدِ اللَّفْظِ وَاتِّحَادِ المَعْنَى، كَمَسْجِدٍ وَحَصِيرٍ.

حَقِيقَةُ الاِشْتِرَاكِ: عِبَارَةٌ عَنِ اتِّحَادِ اللَّفْظِ وَتَعَدُّدِ المَعْنَى، كَلَفْظِ العَيْنِ[1].

---

(1) أي لأن لفظ «العين» يطلق على عين الرأس، وعين الشمس، وعين الماء، وعين الذهب، إلى غير ذلك.

حَقِيقَةُ العُمُومِ وَالخُصُوصِ مِنْ وَجْهٍ: كُلُّ مَعْقُولَيْنِ تَوَارَدَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَانْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَحَلٍّ لاَ يُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ(1).

حَقِيقَةُ اسْمِ الجَلاَلَةِ: اسْمٌ جَامِعٌ لِمَعَانِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: اسْمٌ لِمَوْجُودٍ وَاجِبِ الوُجُودِ، مَوْصُوفٍ بِالصِّفَاتِ، مُنَزَّهٍ عَنِ الآفَاتِ، لاَ شَرِيكَ لَهُ فِي المَخْلُوقَاتِ.

فَقَوْلُنَا: «اسْمٌ لِمَوْجُودٍ» رَدٌّ عَلَى الدَّهْرِيَّةِ القَائِلِينَ بِأَنَّ الأَرْحَامَ تَدْفَعُ وَالأَرْضُ تَبْلَعُ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ.

وَقَوْلُنَا: «وَاجِبِ الوُجُودِ» رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى! ـ جِسْمٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جِسْمًا يَكُونُ جَائِزَ الوُجُودِ.

وَقَوْلُنَا: «مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ» رَدٌّ عَلَى المُعَطِّلَةِ النَّافِينَ لِصِفَاتِ المَعَانِي.

وَقَوْلُنَا: «لاَ شَرِيكَ لَهُ فِي المَخْلُوقَاتِ» رَدٌّ عَلَى القَدَرِيَّةِ القَائِلِينَ بِأَنَّ العَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَهُ الاِخْتِيَارِيَّةِ، أَهْلَكَهُمُ اللهُ تَعَالَى.

وَالاِسْمُ هُوَ عَيْنُ المُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

حَقِيقَةُ الاسْمِ: عِبَارَةٌ عَنِ المَعْنَى الَّذِي بَيَّنَ وُجُودَ المُسَمَّى، أَوْ بَيَّنَ صِفَةً إِنْ كَانَ الاسْمُ يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ المَعْقُولاَتِ أَرْبَعَةٌ: الاسْمُ، وَالمُسَمَّى، وَالمُسَمِّي، وَالتَّسْمِيَةُ.

فَـ«**الاِسْمُ**»: تَقَدَّمَتْ حَقِيقَتُهُ.

---

(1) مثال المعقولين اللذين وقع بينهما العموم والخصوص من وجه: الحمد، والشكر؛ لأنهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، وينفرد الحمد بالثناء باللسان في مقابلة الكمال، وينفرد الشكر بالقلب وسائر الأركان مقابلة الإحسان. فالحمد أخص موردا؛ إذ لا يرد من المخلوق إلا من اللسان، وأعم متعلَّقا لأنه يكون في مقابلة الإحسان ولغير ذلك، والشكر بالعكس، أي أخص متعلَّقا لكونه لا يكون إلا في مقابلة الإنعام، وأعم موردا لأنه يرد من اللسان ومن سائر الأركان كالقلب واليد وسائر الجوارح.

حَقِيقَةُ المُسَمَّى: هِي الذَّاتُ المَوْضُوعُ لَهَا ذَلِكَ الاِسْمُ.

حَقِيقَةُ المُسَمِّي: هُوَ الوَاضِعُ لِذَلِكَ الاِسْمِ.

حَقِيقَةُ التَّسْمِيَةِ: جَعْلُ ذَلِكَ اللَّفْظِ دَلِيلاً عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى.

حَقِيقَةُ الصَّلاَةِ عَلَى رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ : هِيَ زِيَادَةُ تَكْرِمَةٍ وَإِنْعَامٍ[1].

حَقِيقَةُ السَّلاَمِ: زِيَادَةُ تَأْمِينٍ وَطَيِّبِ تَحِيَّةٍ وَإِعْظَامٍ[2].

حَقِيقَةُ العِلْمِ الحَادِثِ: عِبَارَةٌ عَنْ حُصُولِ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الذِّهْنِ.

وَالعِلْمُ الحَادِثُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: تَصَوُّر، وَتَصْدِيق.

حَقِيقَةُ التَّصَوُّرِ: إِدْرَاكُ المَاهِيَةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَحْكُمَ عَلَيْهَا بِنَفْيٍ وَلاَ إِثْبَاتٍ.

حَقِيقَةُ التَّصْدِيقِ: إِدْرَاكُ المَاهِيَةِ مَعَ حُكْمِكَ عَلَيْهَا بِالنَّفْيِ أَوْ بِالإِثْبَاتِ.

حَقِيقَةُ عِلْمِ الكَلاَمِ: هُوَ العِلْمُ بِأَحْكَامِ الأُلُوهِيَّةِ، وَإِرْسَالِ الرُّسِلِ، وَصِدْقِهِمْ فِي جَمِيعِ أَخْبَارِهِمْ، وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ خَاصًّا بِهِ، بِقُوَّةٍ هِيَ مَظِنَّةٌ لِرَدِّ الشُّبُهَاتِ وَحَلِّ الشُّكُوكَاتِ.

حَقِيقَةُ مَوْضُوعِ عِلْمِ الكَلاَمِ: مَاهِيَّةُ المُمْكِنَاتِ مِنْ حَيْثُ دَلاَلَتُهَا عَلَى وُجوبِ وُجودِ مُوجِدِهَا.

حَقِيقَةُ الحُكْمِ العَقْلِيِّ: هُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ أَوْ نَفْيه، مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى تَكَرُّرٍ وَلاَ وَضْعِ وَاضِعٍ[3].

---

(1) فإذا قال العبد: «اللهم صل على سيدنا محمد» معناه: اللهم زده إكراما على إكرام وإنعاما على إنعام.

(2) فإذا قال العبد: «اللهم سلم على سيدنا محمد» معناه: اللهم زده تأمينا على تأمين وطيب تحية على طيب تحية وإعظاما على إعظام.

(3) قوله: «من غير توقف على تكرر» احتراز من الحكم العادي الذي عرف من العادة، فإن الإثبات فيه والنفي إنما عرفا وحكم بهما بواسطة التكرر والتجربة، كقولنا: أكل هذا الطعام يسخن البدن، وأكل هذا لا يسخنه. وقوله: «ولا وضع واضع» احتراز من الحكم الشرعي، أي الذي عُرف من الشرع، فإن الإثبات أيضا فيه والنفي إنما عُرفَا وحُكِم بهما بواسطة وضع الشرع، كقولنا: البُر بالتمر يجوز فيه التفاضل، البُر بالبر لا يجوز فيه التفاضل.

حَقِيقَةُ العَقْلِ: عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ امْتَنَعَ خُلُوُّ المَوْصُوفِ بِالعَقْلِ مِنْهُ، لاَ يُشَارِكُهُ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ[1].

وَالإِنْحِصَارُ أَخَصُّ، وَالإِنْقِسَامُ أَعَمُّ.

حَقِيقَةُ الأَخَصِّ: هُوَ الَّذِي لاَ يُوجَدُ بِدُونِ الأَعَمِّ[2].

حَقِيقَةُ الأَعَمِّ: هُوَ الَّذِي يُوجَدُ مَعَ الأَخَصِّ وَبِدُونِهِ[3].

حَقِيقَةُ الوُجُوبِ: هُوَ الثُّبُوتُ الَّذِي لاَ يَقْبَلُ النَّفْيَ[4].

حَقِيقَةُ الاسْتِحَالَةِ: هِيَ النَّفْيُ الَّذِي لاَ يَقْبَلُ الثُّبُوتَ[5].

حَقِيقَةُ الجَوَازِ: هُوَ الَّذِي يَقْبَلُ الثُّبُوتَ وَالانْتِفَاءَ مَعًا[6].

ومثال الإثبات في الحكم العقلي قولنا مثلا: «كل موجود فهو إما قديم أو حادث» فالحكم بإثبات أحد الأمرين لكل موجود يعرفه العقل بلا واسطة تكرر وتجربة، ولا واسطة تعليم شرع ووضعه، بل حصل عاريا عن القيدين. ومثال النفي قولنا مثلا: كل موجود لا يخلو عن القدم والحدوث معا.

(1) فتعريف العقل على ما اختاره المصنف: العلم بوجوب الواجبات الضرورية، واستحالة المستحيلات الضرورية، وجواز الجائزات الضرورية؛ كالعلم بوجوب التحيز للجرم، وكاستحالة اجتماع الحركة والسكون في محل واحد في وقت واحد، وكجواز وجود زيد وعدمه على البدل. وهذه العلوم الضرورية لا يخلو عاقل عن إدراكها بمجرد الالتفات لها.

(2) وذلك كالإنسان لأنه لا ينفك عن الحيوان.

(3) وذلك كالحيوان يوجد مع الأخص الذي هو الإنسان، وبدونه وذلك في الحيوان غير الإنسان كالخيل والإبل ونحوهما.

(4) فالواجب العقلي: هو ما لا يتصور في العقل نفيه. وإن شئت قلت: هو الضروري الثبوت، الذي لو قُدِّرَ عدمُه للزم المحال.

(5) فالمستحيل العقلي: هو ما لا يتصور في العقل ثبوته. وإن شئت قلت: هو الضروري العدم، الذي لو قدِّر وجودُه للزم المحال.

(6) فالجائز العقلي: هو ما يصح في العقل ثبوته ونفيه. وإن شئت قلت: هو المتساوي الطرفين، الذي لا يلزم على فرض وجوده أو عدمه محال.

وَوَجْهُ الحَصْرِ فِي هَذِهِ الثَّلاَثَةِ أَنْ تَقُولَ: الزَّائِدُ المُدَّعَى لاَ يَخْلو: إِمَّا أَنْ يَقْبَلَ الثُّبُوتَ فَقَطْ، أَوِ النَّفْيَ فَقَطْ، أَوْ يَقْبَلهُمَا مَعًا، فَالأَوَّلُ: الوَاجِبُ، وَالثَّانِي: المُسْتَحِيلُ، وَالثَّالِثُ: الجَائِزُ.

وَالوَاجِبُ مَحْدُودٌ، وَحَدُّهُ هُوَ قَوْلُكَ: مَا لاَ يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ عَدَمُهُ.

حَقِيقَةُ المَحْدُودِ: هُوَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الحَدُّ، أَوْ مَا فَسَّرَهُ الحَدُّ، أَوْ مَا مَيَّزَهُ الحَدُّ.

وَقَوْلُكَ: مَا لاَ يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ عَدَمُهُ: تَفْسِيرٌ.

حَقِيقَةُ التَّفْسِيرِ: هُوَ إِبْدَالُ اللَّفْظِ بِلَفْظٍ أَشْهَرَ مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُكَ: مَا لاَ يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ عَدَمُهُ. ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي سَائِرِ الحُدُودِ.

حَقِيقَةُ الوَاجِبِ وَالجَائِزِ وَالمُسْتَحِيلِ: هُوَ مَا قَالَ الشَّيْخُ ﵁ وَنَفَعَنَا بِهِ.

وَالجَائِزُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: ضَرُورِيٌّ، وَنَظَرِيٌّ.

حَقِيقَةُ الضَّرُورِيِّ: هُوَ مَا يُدْرِكُهُ العَقْلُ بِلاَ تَأَمُّلٍ[1].

حَقِيقَةُ النَّظَرِيِّ: هُوَ مَا يُدْرِكُهُ العَقْلُ بَعْدَ التَّأَمُّلِ الاِخْتِيَارِيّ[2].

وَكُلُّ هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ الكُلِّ أَوِ الكُلِّيِّ؟

حَقِيقَةُ الكُلِّ: الحُكْمُ عَلَى المَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ، فَإِذَا قَامَتْ بِهِ طَائِفَةٌ سَقَطَ عَنِ البَاقِينَ، كَقَوْلِكَ: كُلُّ بَنِي تَمِيمَ يَحْمِلُونَ الصَّخْرَ.

حَقِيقَةُ الكُلِّيِّ: الحُكْمُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ حَتَّى لاَ يَبْقَى فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ المَاهِيَّةِ، كقولك: كُلُّ بَنِي تَمِيمَ يَأْكُلُ رَغِيفًا، أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَأْكُلُ رَغِيفًا.

حَقِيقَةُ الكُلِّيَّةِ: هِيَ الحَاكِمَةُ بِالتَّعْمِيمِ فِي الإِيجَابِ وَالسَّلْبِ.

حَقِيقَةُ المُكَلَّفِ: هُوَ البَالِغُ العَاقِلُ الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ.

---

(1) مثال الحكم الضروري في الشرعيات قولنا: الصلوات الخمس واجبة. ومثال الحكم الضروري في العقليات قولنا: الواحد نصف الاثنين. ومثال الحكم الضروري في العاديات قولنا: النار محرقة.

(2) مثال الحكم النظري في الشرعيات قولنا: اقتضاء الطعام من ثمن الطعام حرام. ومثال الحكم النظري في العقليات قولنا: العالم حادث. ومثال الحكم النظري في العاديات قولنا: الدواء الفلاني يذهب المرض الفلاني.

حَقِيقَةُ المَعْرِفَةِ: هِيَ الجَزْمُ المُطَابِقُ عَنْ دَلِيلٍ[1].

حَقِيقَةُ الظَّنِّ: هُوَ رَاجِحُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ.

وَالوَهْمُ: مَرْجُوحُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ.

وَالشَّكُّ: مَا اسْتَوَى طَرَفَاهُ.

حَقِيقَةُ القَصْدِ إِلَى النَّظَرِ: تَوْجِيهُ القَلْبِ بِقَطْعِ العَلاَئِقِ المُنَافِيَةِ كَالكِبْرِ وَشِبْهِهِ.

حَقِيقَــةُ النَّظَــرِ: هُوَ وَضْـعُ مَعْلُـومَيْنِ، أَوْ تَرْتِيـبُ مَعْلُـومَيْنِ فَصَاعِدًا عَلَى وَجْـهٍ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى المَطْلُوبِ.

---

(1) قوله: «الجزم» جنس يدخل فيه أربعة أفراد؛ لأن الجزم جزمان: جزم مطابق. وجزم غير مطابق. ثم الجزم المطابق ينقسم إلى قسمين: قسم له سبب. وقسم لا سبب له. فالقسم الذي له سبب هو المعرفة لأن سببها الدليل والبرهان. والقسم الذي لا سبب له هو التقليد، ويسمى اعتقادا صحيحا.

ثم الجزم غير المطابق ينقسم أيضا إلى قسمين: قسم له سبب، وقسم لا سبب له. فالقسم الذي له سبب هو الجهل المركب لأن صاحبه جهل الحق واعتقد أنه على الحق، فذلك لا يرجع عن اعتقاده إن جاء من يعلمه؛ كما قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ ﴾ [الكهف: ١٠٤]. وأما القسم الذي لا سبب له هو التقليد الرديء لأنه لا سبب له سوى المتابعة للغير، وقد أخبر الله تعالى عن أصحاب هذا التقليد الرديء بقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الزخرف: ٢٣].

واحترز بالجزم من غير الجزم كالشك والظن والوهم؛ لأن الشاك والظان والواهم لا جزم معهم. وقوله: «المطابق» احترز به من غير المطابق كجزم النصارى بألوهية عيسى بن مريم عليه السلام وجزم اليهود بنفي الرسالة عن سيدنا محمد ﷺ حسدا منهم.

وقوله: «عن دليل» احترز به من الجزم المطابق بلا دليل، كجزم المقلدين بأن الله متصف بالكمالات منزه عن النقائص؛ لأنه يسمى اعتقادا صحيحا، ولا يسمى معرفة.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ الفِكْرُ المُرَتَّبُ فِي النَّفْسِ عَلَى طَرِيقٍ يُفْضِي إِلَى العِلْمِ أو الظنِّ، يَطْلُبُ بِهِ مَنْ قَامَ بِهِ عِلْمًا فِي العِلْمِيَّاتِ، أَوْ غَلَبَةَ ظَنٍّ فِي المَظْنُونَاتِ.

حَقِيقَةُ التَّقْلِيدِ: اعْتِقَادٌ جَازِمٌ لِقَوْلِ غَيْرِ مَعْصُومٍ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ فِي التَّقْلِيدِ: هُوَ الجَزْمُ المُطَابِقُ فِي عَقَائِدِ الإِيمَانِ بِلاَ دَلِيلٍ.

حَقِيقَةُ الوُجُودِ: هُوَ الحَالُ الوَاجِبَةُ مَا دَامَتِ الذَّاتُ غَيْرَ مُعَلَّلَةٍ بِعِلَّةٍ. احْتَرزَ بِهِ مِنَ المَعْنَوِيَّةِ، فَإِنَّهَا مُعَلَّلَةٌ بِالمَعَانِي. وَالوُجُودُ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ.

حَقِيقَةُ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ: هِيَ الَّتِي لاَ يُعْقَلُ المَوْصُوفُ بِدُونِهَا.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هِيَ الَّتِي لاَ تَتَقَرَّرُ حَقِيقَةُ الذَّاتِ بِدُونِهَا.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هِيَ الَّتِي لاَ يَصِحُّ تَوَهُّمُ انْتِفَائِهَا مَعَ بَقَاءِ الذَّاتِ.

حَقِيقَةُ القِدَمِ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ العَدَمِ السَّابِقِ لِلْوُجُودِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ الأوّلية للوجود.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ اِفْتِتَاحِ الوُجُودِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ اِسْتِمْرَارُ الوُجُودِ فِي المَاضِي إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ.

حَقِيقَةُ البَقَاءِ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ العَدَمِ اللاَّحِقِ لِلْوُجُودِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ الآخِرِيَّةِ لِلْوُجُودِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ النِّهَايَةِ لِلْوُجُودِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ اِسْتِمْرَارُ الوُجُودِ فِي المُسْتَقْبَلِ إِلَى غَيْرِ نِهَايَةٍ.

حَقِيقَةُ المُخَالَفَةِ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ الجِرْمِيَّةِ وَالعَرَضِيَّةِ وَلَوَازِمِهَا(1).

---

(1) حقيقة المخالَفة للحوادث الواجبة لله تعالى بالنسبة لمخلوقاته: هي سلب الجرمية والعرضية وخواصهما أو لوازمهما كما عبر المصنف. وإن شئت قلت: هي سلب المماثلة في الذات والصفات والأفعال. فمعنى سلب الجرمية عن الله تعالى أنه سبحانه ليس بجرمٍ. إذ حقيقة الجرم: هو ما أخذت ذاته قدرًا من الفراغ، فهو محدود مفتقر، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. ومعنى سلب العرضية عن الله تعالى أنه ﷻ ليس بعرَضٍ. إذ حقيقة العرض: هو الشيء

حَقِيقَةُ المِثْلَيْنِ: هُمَا الأَمْرَانِ المُسْتَوِيَانِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ.
حَقِيقَةُ القِيَامِ بِالنَّفْسِ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ الافْتِقَارِ إِلَى المَحَلِّ وَالمُخَصِّصِ.
وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عِبَارَةٌ عَنِ الغِنَى المُطْلَقِ.
حَقِيقَةُ الوَحْدَانِيَّةِ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ الكَمِّ المُتَّصِلِ وَالمُنْفَصِلِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ[1].

الذي لا يستقل وجوده بنفسه، بل لا يوجد إلا قائما بغيره، كالألوان مثلا فإنها أعراض لا توجد إلا قائمة بالأجرام، والله يتعالى عن ذلك علوا كبيرا. وخواص الجرمية: المقادير، والأزمنة، والأمكنة، والتحيز، وقبول الأعراض. وخواص العرضية: الافتقار إلى المحل، وعدم البقاء أكثر من زمنين. فيجب في حقه سبحانه بالبرهان العقلي والدليل النقلي سلب خواص الجرمية والعرضية، أي سلب كونه مقدارًا أو عرَضًا أو مفتقرًا إلى المحل. ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى:11].

وقال الإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام: أبو بكر الإسماعيلي (ت371هـ) في كتاب اعتقاد أهل السنة: «**ولا يُعتقَدُ فيه _ تعالى _ الأعضاءُ والجوارحُ، ولا الطولُ والعرضُ، والغلظُ والدقّة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، فإنه ليس كمثله شيء، تبارك وجهُ ربنا ذي الجلال والإكرام**». (ص37. تحقيق جمال عزون. نشر دار ابن حزم 1999م) وهذه لوازم الجسمية والحجمية، تنزيهُ الله عن اللوازم يستلزم تنزيهَهُ عن الملزوم، فعقيدة أهل السنة تنزيه الله عن الجسمية والحجمية ولوازمهما.

(1) ذكر المصنف في هذا التعريف عَقَائِد الوَحْدَانِيَّةِ الخَمْسَ بِاعْتِبَارِ تَفْصِيلِهَا؛ وهي:
سَلْبُ التَّعَدُّدِ في الذَّاتِ اتِّصَالاً: وهو عبارة عن عدم تركب ذاته تعالى من أجزاء أو جواهر.
وَسَلْبُ التَّعَدُّدِ في الذَّاتِ انْفِصَالاً: هو عبارة عن عدم النظير والشبيه والمثيل لله تعالى.
وَسَلْبُ التَّعَدُّدِ في الصِّفَاتِ اتِّصَالاً: هو مثلا عبارة عن عدم قيام قدرتين فأكثر بذاته تعالى. بل القائم بذاته تعالى قدرة واحدة وإرادة واحدة وعلم واحد الخ المعاني.
وَسَلْبُ التَّعَدُّدِ في الصِّفَاتِ انْفِصَالاً: هو عبارة عن عدم وجود قدرة كقدرته تعالى وإرادة كإرادته تعالى وعلم كعلمه تعالى وحياة كحياته تعالى وسمع كسمعه تعالى وبصر كبصره تعالى وكلام ككلامه تعالى.
وَسَلْبُ التَّعَدُّدِ في الأَفْعَالِ إِيجَادًا وَاخْتِرَاعًا: هو عبارة عن عدم من ينسب له إيجادٌ أو اختراع سوى الله تعالى.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ المَثِيلِ فِي الذَّاتِ، وَالنَّظِيرِ فِي الصِّفَاتِ، وَسَلْبِ الشَّرِيكِ فِي الأَفْعَالِ.

حَقِيقَةُ السُّلُوبِ عَلَى الجُمْلَةِ: كُلُّ صِفَةٍ تُنَافِي مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ البَارِئُ[1].

حَقِيقَةُ القُدْرَةِ: صِفَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا إِيجَادُ كُلِّ مُمْكِنٍ وَإِعْدَامُهُ عَلَى وِفْقِ الإِرَادَةِ.

حَقِيقَةُ الإِرَادَةِ: صِفَةٌ بِهَا تَخْصِيصُ المُمْكِنِ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ.

حَقِيقَةُ العِلْمِ: صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا المَعْلُومُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.

حَقِيقَةُ الحِكْمَةِ: عِبَارَةٌ عَنْ تَحْقِيقِ العِلْمِ أَوْ إِتْقَانُ العَمَلِ، وَهِيَ أَخَصُّ مِنَ العِلْمِ.

حَقِيقَةُ الحَيَاةِ: صِفَةٌ تُصَحِّحُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِالإِدْرَاكِ.

حَقِيقَةُ التَّعَلُّقِ: طَلَبُ الصِّفَةِ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى القِيَامِ بِمَحَلِّهَا.

حَقِيقَةُ السَّمْعِ: صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا المَوْجُودُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ انْكِشَافًا يُبَايِنُ سِوَاهُ ضَرُورَةً.

وَالبَصَرُ: مِثْلُهُ.

وَالإِدْرَاكُ: ـ عَلَى القَوْلِ بِهِ ـ مِثْلُهُمَا.

حَقِيقَةُ الكَلَامِ الأَزَلِيِّ: هُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِالذَّاتِ، المُعَبَّرُ عَنْهُ بِأَنْوَاعِ العِبَارَاتِ المُخْتَلِفَاتِ، المُبَايِنُ لِجِنْسِ الحُرُوفِ وَالأَصْوَاتِ[2]، المُنَزَّهُ عَنِ الكُلِّ وَالبَعْضِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالتَّجَدُّدِ وَالسُّكُوتِ وَاللَّحْنِ وَالإِعْرَابِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ التَّغَيُّرَاتِ[3]، المُتَعَلِّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ العِلْمُ مِنَ التَّعَلُّقَاتِ.

---

(1) وإن شئت قلت: كل صفة سلبت عن الله أمرا لا يليق به. (حدائق الحقائق، ص5)

(2) وقوله: المباين لجنس الحروف والصوات، يعني المخالف لجنس الكلام المشتمل على الحروف والأصوات، يعني أن كلامه تبارك وتعالى صفة من صفاته الوجودية، لا هواء ولا صوت خارج من الفم متركب من الحروف والأصوات، تعالى الله أن تكون صفاته كصفات الحوادث.

(3) قوله: «المنزهة عن الكل والبعض» الخ يعني أن صفته تبارك وتعالى التي تسمى بصفة الكلام منزهة عن الاتصاف بالكلية والبعضية لأنه لا يتصف بالكلية والبعضية إلا من له أجزاء ومتركب من أبعاض كلأجسام، وصفة الله تعالى ليست كذلك. ولا يتصف بالتقدم والتأخر إلا

حَقِيقَةُ المَعَانِي عَلَى الجُمْلَةِ: كُلُّ صِفَةٍ مَوْجُودَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ تَعَالَى مُوجِبَةٍ لِذَاتِهِ حُكْمًا.

حَقِيقَةُ المَعْنَوِيَّةِ عَلَى الجُمْلَةِ: كُلُّ صِفَةٍ ثُبُوتِيَّةٍ لاَ تَتَّصِفُ بِالوُجُودِ وَلاَ بِالعَدَمِ، مُلاَزِمَةٌ لِصِفَاتِ المَعَانِي.

حَقِيقَةُ صِفَاتِ الأَفْعَالِ: عِبَارَةٌ عَنْ صُدُورِ الأَثَرِ عَنْ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، كَخَلْقِهِ وَرِزْقِهِ.

حَقِيقَةُ الصِّفَاتِ الجَامِعَةِ: عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنًى يَنْدَرِجُ فِيهِ سَائِرُ الأَقْسَامِ السِّتَّةِ: كَالكِبْرِيَاءِ، وَالعَظَمَةِ، وَالأُلُوهِيَّةِ، فَإِذَا قُلْتَ: تَكَبَّرَ اللهُ بِكَذَا، دَخَلَ كُلُّ مَا يَجِبُ، وَإِذَا قُلْتَ: تَكَبَّرَ اللهُ عَنْ كَذَا، يَخْرُجُ كُلُّ مَا يَسْتَحِيلُ، ثُمَّ كَذَا فِي العَظَمَةِ وَالأُلُوهِيَّةِ.

حَقِيقَةُ النَّقِيضَيْنِ: عِبَارَةٌ عَنْ ثُبُوتِ أَمْرٍ وَنَفْيِهِ، كَوُجُودِ زَيْدٍ وَعَدَمِهِ[1].

حَقِيقَةُ العَدَمِ[2] وَالمَلَكَةِ[3]: عِبَارَةٌ عَنْ ثُبُوتِ أَمْرٍ وَنَفْيِهِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ، كَالبَصَرِ وَالعَمَى[4].

حَقِيقَةُ الضِّدَّيْنِ: هُمَا الأَمْرَانِ الوُجُودِيَّانِ اللَّذَانِ بَيْنَهُمَا غَايَةُ الخِلاَفِ، وَلاَ تَتَوَقَّفُ عَقْلِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَلَى عَقْلِيَّةِ الآخَرِ، كَالبَيَاضِ وَالسَّوَادِ.

من كان حادثا فانيا، وكلام الله تبارك وتعالى ليس بلفظ حادث. وقولهم: وسائر أنواع التغيرات، أي كالسكون والتحول والنسخ والنسيان والنزول وغير ذلك، فإن كلام الله منزه عنها.

(1) وإن شئت قلت: النقيضين: هما الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان لذاتهما. (حدائق الحقائق، ص6)

(2) **حَقِيقَةُ العَدَمِ**: سَلْبُ الوَصْفِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ قَابِلاً لَهُ.

(3) **حَقِيقَةُ المَلَكَةِ**: وَصْفٌ مِنْ شَأْنِ المَحَلِّ أَنْ يَقْبَلَهُ.

(4) فالبصر وجودي، وهي الملكة، والعمى نفيه عما من شأنه أن يتصف بالبصر، ولهذا لا يقال في الحائط أعمى لأنه ليس من شأنه أن يتصف بالبصر عادة. (شرح الصغرى، للإمام السنوسي، ص 122)

حَقِيقَةُ المُتَضَايِفَيْنِ: هُمَا الأَمْرَانِ الوُجُودِيَّانِ اللَّذَانِ بَيْنَهُمَا غَايَةُ الخِلاَفِ، وَتَتَوَقَّفُ عَقْلِيَّةُ أَحَدِهِمَا عَلَى عَقْلِيَّةِ الآخَرِ، كَالأُبُوَّةِ وَالبُنُوَّةِ.

حَقِيقَةُ الخِلاَفَيْنِ: هُمَا اللَّذَانِ يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ، كَالكَلاَمِ وَالقُعُودِ.

حَقِيقَةُ المِثْلَيْنِ: هُمَا الأَمْرَانِ المُتَسَاوِيَانِ فِي جَمِيعِ صِفَاتِ النَّفْسِ، فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَسْتَحِيلُ.

حَقِيقَةُ الجِرْمِ: هُوَ الَّذِي أَخَذَ قَدْرَ ذَاتِهِ مِنَ الفَرَاغِ، بِحَيْثُ يَمْنَعُ غَيْرَهُ أَنْ يَحُلَّ حَيْثُ حَلَّ[2].

حَقِيقَةُ الفَرَاغِ: عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مُنْخَرِقٍ مَمْدُودٍ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كَوْنُ الجِرْمَيْنِ لاَ يَتَمَاسَّانِ وَلاَ بَيْنَهُمَا مَا يُمَاسُّهُمَا.

حَقِيقَةُ العَرَضِ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ قَدْرَهُ مِنَ الفَرَاغِ، وَلاَ لَهُ قِيَامٌ بِنَفْسِهِ[3].

حَقِيقَةُ المَكَانِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جَوْهَرٍ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ جَوْهَرٌ آخَرَ.

حَقِيقَةُ الزَّمَانِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ اقْتِرَانِ مُتَجَدِّدٍ بِمُتَجَدِّدٍ[4]. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: عِبَارَةٌ عَنْ حَرَكَاتِ الأَفْلاَكِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا مِنَ السَّاعَاتِ وَاللَّحَظَاتِ، وَتَعَاقُبِ الجَدِيدَانِ وَهُمَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ.

---

[1] ولا يجتمعان، وقد يرتفعان لذاتهما. (حدائق الحقائق، ص 6)

(2) وهذا التعريف يصدق ايضا على المتحيّز، إذ هو مانعٌ غيرَه أن يحل حيث حلَّ هو. والحيّزُ: هو القدر الذي وقعت عليه الممانعة.

(3) العرَض: جمع أعراض وهو عند أهل السنة: موجود قائم بمتحيز. هذا هو المختار في تعريفه، فقولهم «موجود» خرج به السلوب إذ ليست موجودة. وقولهم «قائم بمتحيز» خرج به الجواهر، إذ هي غير قائمة بمتحيز، وخرج أيضا ذات الله تعالى وصفاته.

(4) قال الشريف الجرجاني في تعريفاته: «الزمان عند المتكلمين عبارة عن متجدد معلوم يقدر به متجدد آخر موهوم (مبهم). كما يقال: آتيك عند طلوع الشمس، فإن طلوع الشمس معلوم ومجيئه موهوم، فإذا قرن ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الإبهام». اهـ

حَقِيقَـةُ الغَـرَضِ[1]: عِبَارَةٌ عَنْ وُجُودِ بَاعِثٍ يَبْعَثُهُ تَعَالَى عَلَى إِيجَادِ فِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ، أَوْ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِمُرَاعَاةِ مَصْلَحَةٍ تَعُودُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى خَلْقِهِ.

ولا شك في حدوث الزمان على هذا الأساس لأن ثبوته فرع وجود من ثبت بالبرهان القاطع حدوثه، ولكون الزمان نسبة بين المتجددين، والنسبة يتأخر وجودها عن وجود المنتسبين، والمتأخر عن الحادث لا يكون إلا حادثا ، فالزمان حادث موجود بعد عدم.

وأما إذا قُدِّر الزمان بكونه مقدار حركات الأفلاك كما قال المصنف في التعريف الثاني، فلا شك في انعدامه بهذا المعنى في الأزل، إذ لا فلَك فيه ولا حركة؛ لما ثبت بالبرهان من حدوث كل ما سوى الله عز وجل، وكل ما لم يكن في الأزل فهو حادث.

ومن هنا يظهر أن الله تعالى متعال عن الزمان، بل هو سبحانه أزلي، وجودُه سابق عن الزمان، ولا شيء غيره في الأزل. وكما أوجد سبحانه الممكنات على حسب ما تعلقت به إرادته تعالى من التخصيص بالأوصاف المتقابلات (وهي الوجود والعدم والأزمنة والأمكنة والمقادير والصفات والجهات)، أوجد سبحانه الزمان ـ الذي هو من سائر الممكنات ـ على حسب ما تعلقت به إرادته، لكن تخصيصه ليس بوقت كباقي الممكنات، وإنما بحدٍّ مخصوص، وبالتالي تناهيه من جهة مبدئه.

قال الشيخ الطاهر بن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤]: الدليل النظري بيّن أن الدهر ـ وهو الزمان ـ ليس بمُميت مباشرة وهو ظاهر، ولا بواسطة في الإماتة، إذ الزمان أمر اعتباري لا يفعل ولا يؤثر، وإنما هو مقادير يقدّر بها الناسُ الأبعاد بين الحوادث، مرجعه إلى تقدير حصة النهار والليل وحصص الفصول الأربع. (التحرير والتنوير؛ ج12 ص: 362.)

(1) و الغرض بهذا المفهوم هو المسمى بالعلة الباعثة على الفعل، وهي مستحيلة في حق الله تعالى، إذ يترتب على إثباتها له سبحانه محالات عديدة مخلة بمقام الإلهية؛ إذ إنه سبحانه يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد بمقتضى علمه وإرادته وقدرته، لا بشيء خارج عنها يكون باعثا له على الفعل أو الحكم. وأما إثبات الحِكَم والمنافع التابعة لأفعال الله تعالى فلا يلزم منه أي محذور، و أهل السنة الأشاعرة يقولون بأن أفعال الله تعالى محكمة متقنة مشتملة على حِكَم ومصالح لا تحصى ولا تعد راجعة إلى مخلوقاته تعالى، لكنها ليست عللا باعثة له على الفعل ولا عللا مقتضية لفاعليته، فالله تعالى فاعل مختار، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد بإرادته ﷻ،

حَقِيقَةُ العَجْزِ: هُوَ تَعَذُّرُ مُحَاوَلَةِ مَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ.

حَقِيقَةُ الكَرَاهَةِ: هِيَ عَدَمُ القَصْدِ.

حَقِيقَةُ الذُّهُولِ: عِبَارَةٌ عَنْ غَيْبَةِ أَمْرٍ، سَبِقَهُ عِلْمٌ أَوْ لَمْ يَسْبِقْهُ.

حَقِيقَـةُ العِلَّـةِ: هِيَ الَّتِي يَتَأَتَّى مِنْهَا الفِعْلُ دُونَ التَّرْكِ، وَلاَ يَتَوَقَّفُ فِعْلُهَا عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَلاَ انْتِفَاءِ مَانِعٍ، كَحَرَكَةِ الأَصْبَعِ مَعَ حَرَكَةِ الخَاتَمِ الَّتِي هِيَ فِيهِ.

حَقِيقَـةُ الطَّبِيعَـةِ: هِيَ الَّتِي يَتَأَتَّى مِنْهَا الفِعْلُ دُونَ التَّرْكِ، وَيَتَوَقَّفُ فِعْلُهَا عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَانْتِفَاءِ مَانِعٍ، كَالنَّارِ مَعَ الإِحْرَاقِ مَثَلاً.

حَقِيقَةُ الجَهْلِ البَسِيطِ: هُوَ عَدَمُ إِدْرَاكِ أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ.

حَقِيقَةُ الجَهْلِ المُرَكَّبِ: اعْتِقَادُ أَمْرٍ عَلَى خِلاَفِ مَا هُوَ عَلَيْهِ.

حَقِيقَـةُ البُرْهَـانِ: هُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ يَقِينِيَّتَيْنِ لِإِنْتَاجِ يَقِينٍ لاَ يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، لاَ فِي الذِّهْنِ لِأَجْلِ الجَزْمِ، وَلاَ فِي الخَارِجِ لِأَجْلِ المُطَابَقَةِ، وَلاَ بِاعْتِبَارِ تَشْكِيكِ مُشَكِّكٍ لِأَجْلِ الثَّبَاتِ(1).

ولا يقوم به وصف آخر من غرض أو غيره يكون حاملا له على فعل دون غيره. وما الحكم والمنافع إلا ثمراتُ أفعاله سبحانه فضلا منه ورحمة.

وقد قال الإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام: أبو بكر الإسماعيلي (ت371هـ) في كتاب اعتقاد أهل السنة: «وأنه ــ تعالى ــ مالكُ خلقه، وأنشأهم لا عن حاجة إلى ما خلقَ، **ولا لمعنًى دعاهُ إلى أن خلَقَهُم**، لكنه فعَّالٌ لما يشاء، ويحكم ما يريدُ، ولا يُسأَل عما يَفعَل، والخَلْقُ مسؤولون عمّا يفعلون.» (ص36. تحقيق جمال عزون. نشر دار ابن حزم 1999م) فقوله: «**ولا لمعنًى دعاه أن خَلقَهُم**» إشارة إلى تنزه الله ﷻ عن الأغراض الحاملة على الأفعال.

ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن كل حكمة ومصلحة تترتب على فعل تسمى غاية من حيث إنها على طرف الفعل، ونهاية وفائدة من حيث إنها تترتب على الفعل، فالفائدة والغاية متحدتان ذاتا ومختلفتان اعتبارا، ويعمّان الأفعال الاختيارية وغيرها، وأما الغرض فهو ما لأجله إقدام الفاعل على فعله، ويسمى علة غائية، والغرض بهذا المعنى لا يوجد في أفعاله تعالى وإن جمّت فوائدها.

(1) فاليَقِينُ يَلْزَمُهُ ثَلاَثَةُ أُمُورٍ: الجَزْمُ، وَالمُطَابَقَةُ، وَالثَّبَاتُ. وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَاتُ البُرهَان يَقِينِيَّةً ابْتِدَاءً، نَحْوَ: الأَرْبَعَةُ مُنْقَسِمَةٌ بِمُسَاوٍ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُسَاوٍ فَهُوَ زَوْجٌ، فَالأَرْبَعَةُ

حَقِيقَةُ الحُدُوثِ: هُوَ الوُجُودُ بَعْدَ العَدَمِ.

حَقِيقَةُ العَالَمِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَوْجُودٍ سِوَى اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتِ ذَاتِهِ.

حَقِيقَةُ الدَّوْرِ: عِبَارَةٌ عَنْ تَوَقُّفِ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، إِمَّا بِمَرْتَبَتَيْنِ أَوْ بِمَرَاتِبَ[1].

حَقِيقَةُ التَّسَلْسُلِ: عِبَارَةٌ عَنْ تَرَتُّبِ أُمُورٍ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ[2].

زَوْجٌ. وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَاتُهُ نَظَرِيَّةً إِلاَّ أَنَّهَا تَنْتَهِي إِلَى الضَّرُورَةِ، مِثَالُهُ: العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ، فَالعَالَمُ حَادِثٌ.

(1) بيان استحالة الدور أن البديهة شاهدة بتقدم وجود المؤثِّرِ على وجود أثرِه؛ لأن الشيء ما لم يكن موجودا لم يوجَد غيرُه عنه، فلو أثّر الشيءُ في مؤثِّرِه لكان ذلك الأثرُ متقدِّمًا على المتقدِّم على نفسه، وذلك المؤثِّرُ متأخِّرًا عن المتأخِّر عن نفسه، فيتقدَّمُ كل واحد من المؤثِّر والأثَرِ على نفسه بمرتبتين، ويتأخر عنها بمرتبتين، والبديهة شاهدة باستحالته.

مثاله لو فُرِضَ أنّ النار مؤثِّرةٌ في وجودِ الإحراق، فإنه يلزم تقدُّمُها بالوجود على وجودِ الإحراق؛ لأنه ما لم تكن النار موجودة لم يوجَد الإحراقُ عنها، فلو فُرِضَ أن الإحراق مؤثِّرٌ في وجود النار لكان الإحراق متقدّما على النار لأنّ الإحراق أيضا إذا لم يكن موجودًا لم توجد النار عنه، فكل واحد منهما علةٌ للآخر، ومعلول له، فيتقدَّمُ الإحراق على النار باعتبار العِلِّية، ويتأخر عنها باعتبار المعلولية، فتكون النارُ على ذلك الفرض متقدمةً بالوجود على وجود الإحراق المتقدِّم عليها، والإحراقُ متقدِّمٌ بالوجود على وجود النار المتقدمة عليه، فيتقدَّمُ كل واحد منهما على نفسه بمرتبتين، والنار متأخِّرَةٌ عن وجود الإحراق المتأخِّرِ عنها، والإحراقُ متأخِّرٌ عن وجود النار المتأخرة عنه، فيتأخر كل واحد منهما عن نفسه بمرتبتين، وهو محال، فالدور محال.

(2) وأوضح من هذا أن يقال: التسلسل: هو توقف الشيء على شيء قبله، وتوقف هذا الشيء على شيء آخر قبله، ثم كذلك لغير نهاية. واستحالته ظاهرة لأنه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين: وهما الفراغ وعدم النهاية، وبيان ذلك أن وجود هذا الحادث المتأخر مثلا ملزوم لوجود كل ما توقف عليه قبله؛ إذ يستحيل وجود المتوقِّف بدون المتوقَّف عليه، ووجود المتوقَّف عليه ملزوم لفراغه، وفراغُه ملزوم لانتهائه، والفرضُ أنه لا نهاية له على تقدير التسلسل، فحينئذ صار المتوقَّف عليه متناهيا غير متناه، وهذا عين الجمع بين النقيضين، وذلك محال ضرورة.

حَقِيقَةُ الرَّسُولِ: هُوَ إِنْسَانٌ بَعَثَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ إِلَى عَبِيدِهِ وَإِمَائِهِ لِيُبَلِّغَهُمْ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ.

وَالرِّسَالَةُ: صِفَةٌ لِلرَّسُولِ.

حَقِيقَـةُ الرِّسَـالَةِ: عِبَارَةٌ عَنْ إِيحَاءِ اللهِ تَعَالَى لِبَعْضِ عَبِيدِهِ بِحُكْمٍ إِنْشَائِيٍّ لاَ يَخْتَصُّ بِهِ.

وَالرَّسُولُ عَلَى هَذَا: هُوَ مَنْ أَوْحَي اللهُ إِلَيْهِ بِحُكْمٍ إِنْشَائِيٍّ لاَ يَخْتَصُّ بِهِ.

وَالنُّبُوَّةُ: صِفَةٌ لِلنَّبِيِّ.

حَقِيقَةُ النُّبُوَّةِ: عِبَارَةٌ عَنْ إِيحَاءِ اللهِ تَعَالَى لِبَعْضِ عَبِيدِهِ أَوْ إِمَائِهِ بِحُكْمٍ إِنْشَائِيٍّ يَخْتَصُّ بِهِ. فَالنَّبِيُّ عَلَى هَذَا: مَنْ أَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ بِحُكْمٍ إِنْشَائِيٍّ يَخْتَصُّ بِهِ.

وَالحَقِيقَةُ الجَامِعَةُ لِلرِّسَالَةِ وَالنُّبُوَّةِ: اخْتِصَاصُ بَشَرٍ بِسَمَاعِ وَحْيٍ مِنَ اللهِ تَعَالَى بِوَاسِطَةِ مَلَكٍ أَوْ دُونِهِ، فَإِنْ أُمِرَ بِالتَّبْلِيغِ فَرِسَالَةٌ، وَإِلاَّ فَنُبُوَّةٌ[1].

وَالإِيمَانُ مُرَكَّبٌ مِنْ جُزْئَيْنِ:

ـ مَعْرِفَةُ اللهِ تَعَالَى.

ـ وَمَعْرِفَةُ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ.

حَقِيقَةُ الإِيمَانِ عَلَى مَذْهَبِ «الشَّيْخِ[2]»: هُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ التَّابِعُ لِلْمَعْرِفَةِ بِمَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ. وَعَلَى مَذْهَبِ «القَاضِي[3]» تَقُولُ: مَعْرِفَةُ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ.

الثَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ.

---

(1) ولهذا كان بين الرسول والنبي العموم والخصوص مطلقا. بيانه أن العموم والخصوص مطلقا هو عبارة عن معقولين تواردا في محل واحد، وانفرد أحدهما بطرف لا يشاكره صاحبه فيه. فالرسول والنبي يجتمعان فيمن أوحي إليه وأمر بالتبليغ، وذلك كسيدنا محمد ﷺ وسائر المرسلين عليهم الصلاة والسلام. وتنفرد النبوة فيمن أوحي إليه ولم يؤمر بالتبليغ.

(2) المقصود بالشيخ عند الإطلاق في كتب العقائد هو الشيخ أبو الحسن الأشعري.

(3) المقصود بالقاضي عند الإطلاق في كتب العقائد هو القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني.

حَقِيقَةُ الصِّدْقِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: عِبَارَةٌ عَنْ مُطَابَقَةِ الخَبَرِ لِمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَافَقَ الاِعْتِقَادَ أَمْ لاَ.

حَقِيقَةُ الأَمَانَةِ: هِيَ حِفْظُ جَمِيعِ الجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ مِنَ التَّلَبُّسِ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ. وَالأَمَانَةُ صِفَةٌ لِلْأَمِينِ.

وَحَقِيقَةُ الأَمِينِ: الَّذِي يَتْرُكُ الشَّيْءَ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أَوْصَاهُ بِهِ مَالِكُهُ، وَلاَ يَنْقُلُهُ بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ[1].

حَقِيقَةُ الخِيَانَةِ: عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ حِفْظِهَا مِنْ ذَلِكَ.

حَقِيقَةُ المُعْجِـزَةِ: هِيَ أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، مَقْرُونٌ بِالتَّحَدِّي، مَعَ عَدَمِ المُعَارَضَةِ؛ لِعَجْزِ مَنْ يُبْتَغَى مُعَارَضَتُهُ عَنِ الإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ.

حَقِيقَةُ الكَرَامَةِ: هِيَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ ،غَيْرُ مُتَحَدٍّ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ الضَّرُورَةِ.

حَقِيقَةُ الوَلِيِّ: هُوَ العَارِفُ بِاللهِ تَعَالَى وَبِرَسُولِهِ عَلَيهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ، المُوَاضِبُ عَلَى الطَّاعَةِ، المُجْتَنِبُ لِلْمَعَاصِي، المُعْرِضُ عَنِ الاِنْهِمَاكِ فِي الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَّاتِ.

حَقِيقَةُ السِّحْرِ: هُوَ مَا يُظْهِرُهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى نَفْسٍ خَبِيثَةٍ شِرِّيرَةٍ.

وَحَقِيقَةُ الشَّعْوَذَةِ: هِيَ خِفَّةُ اليَدِ، مَعَ إِخْفَاءِ وَجْهِ الحِيلَةِ.

وَحَقِيقَةُ الإِلَهِ: هُوَ الوَاجِبُ الوُجُودِ، المُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ المُسْتَغْنِي عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَالمُفْتَقِرِ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ.

---

(1) قال الإمام السنوسي: وَالأَمِينُ هُوَ: الَّذِي يَتْرُكُ كُلَّ أَمْرٍ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أَوْصَى مَالِكُهُ أَنْ يُتْرَكَ عَلَيْهِ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَنْقُلَهُ بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ مِنَ المَوْضِعِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ بِوَصِيَّةِ مَالِكِهِ الَّذِي تَجِبُ طَاعَتُهُ؛ فَالأَمَانَةُ فِي الوَاجِبِ وَالمَنْدُوبِ أَنْ يُدْخَلاَ فِي شَرِيفِ صُنْدُوقِ الوُجُودِ، كَمَا أَوْصَى بِذَلِكَ فِيهِمَا مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَلاَ، وَلاَ يُخَانُ بِنَقْلِهِمَا إِلَى آفَةِ العَدَمِ، وَالأَمَانَةُ فِي المُحَرَّمِ وَالمَكْرُوهِ أَنْ يُدْخَلاَ فِي صُنْدُوقِ العَدَمِ وَلاَ يُنْقَلاَ عَنْهُ إِلَى شَرِيفِ الوُجُودِ، كَمَا أَوْصَى أَيْضاً بِذَلِكَ فِيهِمَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلاَ شَكَّ أَنَّ الذَّوَاتَ وَالأَفْعَالَ كُلَّهَا مِلْكٌ لِمَوْلاَنَا جَلَّ وَعَلاَ، وَقَدْ أَوْصَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهِمَا بِوَصَايَا، وَهِيَ أَحْكَامُهُ الشَّرْعِيَّةُ؛ فَالأَمَانَةُ: المُحَافَظَةُ عَلَى وَصَايَاهُ جَلَّ وَعَلَا وَعَدَمُ التَّبْدِيلِ فِيهَا وَالتَّغْيِيرِ. (شرح صغرى الصغرى، ص 27، 28)

وَلفظ «الإِلَهُ» كُلِّيٌّ.

وَحَقِيقَـةُ الكُلِّـيِّ: هُوَ الَّذِي لاَ يَمْنَعُ نَفْسُ تُصَوُّرِ مَفْهُومِهِ مِنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ، كَالإِنْسَانِ.

حَقِيقَةُ الجُزْئِيِّ: هُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ مِنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ فِيهِ، كَزَيْدٍ.

وَحَقِيقَـةُ الاخْتِـصَارِ: هُوَ التَّفْسِيرُ بِاللَّفْظِ القَلِيلِ عَلَى المَعْنَى الكَثِيرِ. وَالإِيجَازُ مِثْلُهُ.

وَحَقِيقَةُ الإِطْنَابِ: هُوَ الزِّيَادَةُ عَلَى المَعْنَى المَقْصُودِ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ.

وَحَقِيقَةُ التَّوْفِيقِ: هُوَخَلْقُ القَدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ فِي مَحَلِّ العَبْدِ مُوَافَقَةً لِأَمْرِ الرَّبِّ. وَالهِدَايَةُ مِثْلُهُ.

وَحَقِيقَةُ الضَّلاَلَةِ: عِبَارَةٌ عَنْ خَلْقِ القُدْرَةِ عَلَى المَعْصِيَةِ فِي مَحَلِّ العَبْدِ مُخَالَفَةً لِأَمْرِ الرَّبِّ. وَالخُذْلاَنُ مِثْلُهُ. وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

حَقِيقَةُ الرُّوحِ: جِسْمٌ نُورَانِيٌّ شَفَّافٌ يَسْرِي فِي الجَسَدِ كَسَرَيَانِ النَّارِ فِي الفَحْمِ.

حَقِيقَةُ التَّوَلُّدِ: إِيجَادُ حَادِثٍ بِوَاسِطَةِ مَقْدُورٍ حَادِثٍ بِالقُدْرَةِ الحَادِثَةِ.

حَقِيقَةُ الافْتِقَارِ: عِبَارَةٌ عَنْ فَقْدِ أَمْرٍ يُطْلَبُ حُصُولُهُ.

وَحَقِيقَةُ القَبُولِ: عِبَارَةٌ عَنِ اسْتِوَاءِ جَمِيعِ الصِّفَاتِ المَقْبُولَةِ إِلَى الشَّيْءِ القَابِلِ لَهَا.

أَقْسَامُ الشَّرْعِ خَمْسَةٌ: وَاجِبٌ[1]، وَمَنْدُوبٌ[2]، وَمُحَرَّمٌ[3]، وَمَكْرُوهٌ[4]، وَمُبَاحٌ[5].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا وَجْهُ الانْحِصَارِ فِي هَذِهِ الخَمْسَةِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ؟

---

(1) هُوَ مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيَتَرَتَّبُ العِقَابُ عَلَى تَرْكِهِ: كَبِرِّ الوَالِدَيْنِ.

(2) هو مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلاَ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ: كَذِكْرِ اللهِ، وَالتَّفَكُّرِ فِي مَصْنُوعَاتِهِ تعالى.

(3) هُوَ مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ، وَيَتَرَتَّبُ العِقَابُ عَلَى فِعْلِهِ: كَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ.

(4) هُوَ مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ وَلاَ يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ: كَالنَّوْمِ قَبْلَ صَلاَةِ العِشَاءِ، وَمُبَاشَرَةِ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

(5) هُوَ مَا أَذِنَ الشَّرْعُ فِي فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ بِحَيْثُ لاَ يَقَعُ عَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا ثَوَابٌ وَلاَ عِقَابٌ: كَالبَيْعِ وَالشِّرَاءِ.

فَتَقُولُ: الزَّائِدُ المُدَّعَى لاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَرِدَ بِاقْتِضَاءِ الفِعْلِ أَوْ بِاقْتِضَاءِ التَّرْكِ، فَإِنَ وَرَدَ بِاقْتِضَاءِ الفِعْلِ فَلاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَتَوَارَدَ عَلَى تَرْكِهِ عِقَابٌ مِنَ الشَّارِعِ فَهُوَ الوَاجِبُ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ عِقَابٌ عَلَى تَرْكِهِ مِنَ الشَّارِعِ فَهُوَ المَنْدُوبُ.

وَإِنْ وَرَدَ بِاقْتِضَاءِ التَّرْكِ فَلاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَتَوَارَدَ عَلَى فِعْلِهِ عِقَابٌ مِنَ الشَّارِعِ أَوْ لاَ، فَإِنْ وَرَدَ عِقَابٌ مِنَ الشَّارِعِ فَهُوَ المُحَرَّمُ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ عَلَى فِعْلِهِ عِقَابٌ مِنَ الشَّارِعُ فَهُوَ المَكْرُوهُ، وَإِنْ وَرَدَ بِاقْتِضَاءِ الأَمْرَيْنِ فَهُوَ المُبَاحُ.

قَالَ: وَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ أَنْ يَكُونَ مُخَالِفًا للحَوَادِثِ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، ذَاتَهُ لاَ تُشْبِهُ الذَّوَاتَ، وَصِفَاتُهُ لاَ تُشَابِهُ الصِّفَاتِ.

وَالعَجْزُ عَنْ كُنْهِ ذَاتِهِ وَكُنْهِ صِفَاتِهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَا يَجِبُ لِذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ مَحْجُوبٌ عَنِ العُقُولِ، فَإِنَّ العَجْزَ عَنِ المَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ[1]. قَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

الكَافُ زَائِدَةٌ لِلنَّفْي، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَثْبَتَّهُ بِالكَافِ ثَبَتَ لَهُ مِثْلٌ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى. وَفَّقَنَا اللهُ لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَاهُ.

---

(1) ينسب إلى أبي بكر الصديق ﷺ أنه قال: «العجز عن دَرك الإدراك: إدراك.» فالدَّرك: أقصى قعر الشيء كالبحر ونحوه. وعلى هذا يكون المراد بدرك الإدراك: أقصى مراتب الإدراك وهو إدراكه تعالى بالكُنْه والحقيقة التامة. والمعنى: إن عجز العقول عن دَرك كنْه الله تعالى وامتناع حصوله تلك المعرفة لها هو في الحقيقة إدراكٌ لها إياه تعالى بعنوان تمايزه بهذا العنوان - وهو استحالة معرفة كنه ذاته وصفاته، بخلاف غيره - عن جميع ما سواه.

ولهذا كان البحث عن كُنه ذات الله وصفاته إشراك. وإنما كان ذلك إشراك لأنه ليس من شأن المخلوق أن يعرف كُنْهَ وحقيقة ذات الله تعالى، بل لا يعرف كنه وحقيقة الله إلا الله سبحانه. فمن أراد البحث عن كُنه الله تعالى فكأنه ادّعى أنه إله، وهو إشراك. أو ظن ذات الله وصفاته ممكنة يتسير الوصول إلى معرفة كنهها فقد كان معتقدا بألوهية ممكن لا واجب.

نجزت جملة حقائق الصغرى بحمد الله تعالى وحسن عونه، جمعها الشيخ سيدي عبد الرحمن الثعالبي الهواري رضي الله تعالى عنه على ترتيب كمال الشيخ رضي الله تعالى عنه ونفعنا به، آمين. قصد بذلك ثواب جزيل فضل الله العظيم ونفعا للمبتدئين مثلي، نسأل الله تعالى أن ينفعنا به. ووافق الفرغ من نسخه ضحوة الجمعة في شهر ربيع الثاني من عام ستة وخمسين ومائة وألف.

تمت بحمد الله